



31 مارس 2026

031X26

مذكرة رقم:

إلى السيدات والسادة

- المفتشة العامة للشؤون التربوية
- المفتش العام بالنيابة
- المدير العام للعمل التربوي
- مديرتي ومديري الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

الموضوع: في شأن تنظيم الامتحانات الإشهادية.

المراجع: - القانون رقم 02.13 المتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية؛

- المقرر الوزاري بشأن دفتر مساطر تنظيم امتحانات نيل شهادة الدروس الابتدائية؛

- المقرر الوزاري بشأن دفتر مساطر تنظيم امتحانات نيل شهادة السلك الإعدادي؛

- المقرر الوزاري بشأن دفتر مساطر تنظيم امتحانات نيل شهادة البكالوريا؛

- المذكرة الوزارية رقم 1754/25 بتاريخ 4 شتنبر 2025 بشأن النظام الداخلي النموذجي لمؤسسات التربية

والتعليم العمومي المتضمن لميثاق التلميذ(ة).

سلام تام بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله؛

وبعد، ففي إطار مواصلة تنزيل مشاريع خارطة الطريق للإصلاح التربوي، وسعيا لتحقيق الهدف الاستراتيجي الأول لخارطة الطريق 2022-2026، "من أجل مدرسة عمومية ذات جودة" والرامي إلى الرفع من مستوى التعلّمات وتعزيز التحكم في الكفايات الأساس لدى التلميذات والتلاميذ، تولى وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة أهمية كبرى لتقييم هذه التعلّمات والكفايات باعتبار ذلك أحد الركائز الأساسية للعملية التعليمية-التعلمية، ووسيلة محفزة لتحسين الممارسات البيداغوجية وضمان تحقيق الأهداف المتوخاة منها. وباعتبار الطابع الحاسم لسنوات التمدرس ولا سيما الأولى منها في إكساب التلميذات والتلاميذ التعلّمات الأساس والكفايات السلوكية والقيم الإيجابية، التي تندرج ضمن الوظائف الأساسية للمؤسسة التعليمية، وترهن جانبا هاما من مستقبل التعلّمات والمتعلمين في التحصيل الدراسي، يتعين التركيز في هذه المرحلة على توفير بيئة مدرسية تمكن من تنمية هذه الكفايات والقيم وتحسينها تحقيقا لتنشئة اجتماعية سليمة.

لهذه الغاية تم إرساء نظام للتقويم والامتحانات بسلك التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بسلكه يتوخى تتبع ومواكبة التلميذات والتلاميذ وتقييم أدائهم حسب وضعياتهم، لضمان توفير مؤشرات حقيقية ودالة على مستوى تحصيلهم للتعلّيمات، مما يتطلب تفعيل طابع تعاقدى في مجال التقويم بين مختلف الفاعلين والمتدخلين والتنصيب على أهميته ضمن مختلف الوثائق المرجعية المؤطرة لعمليات التقويم والامتحانات، وذلك لضمان جودة تخطيط وإعداد وتنفيذ العمليات المتعلقة بالتقويم بشكل عام، والامتحانات المدرسية بشكل خاص.

وفي هذا الإطار، ومن أجل تقليص هامش الخطأ في تقدير مستوى التحكم في التعلّيمات لدى التلميذات والتلاميذ، بما يتيح تحديدا دقيقا لمستوى التحصيل الدراسي لديهم عند نهاية السلك الدراسي بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، يمكن اعتماد مدخلين رئيسيين لضمان جودة وموثوقية نتائج الامتحانات المدرسية. يتمثل المدخل الأول في تحسين جودة العدة المستعملة في الامتحانات المدرسية الإشرافية، بينما يركز المدخل الثاني على ضبط سيرورة إجراء الاختبارات، مع الحرص على تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بإجرائها وتصحيحها وفقا للمساطر.

وارتباطا بهذين المدخلين، يتم خلال كل دورة من دورات هذه الامتحانات اتخاذ جميع التدابير التأطيرية والتنظيمية، وعلى مختلف المستويات الوطنية والجهوية والإقليمية، للتحقق من إعداد وبلورة عدة الاختبارات وفقا لمعايير الجودة المطلوبة.

كما يتم اتخاذ جميع الإجراءات الهادفة إلى تحصين سيرورة إجراء وتصحيح الامتحانات من بعض التجاوزات المحتملة التي قد ينتج عنها اتساع هامش الخطأ في تقدير مستوى أداء المتعلم(ة)، وبالتالي إفراز تقديرات غير دقيقة لهذا الأداء، مما يؤثر سلبا على جودة العملية التعليمية-التعلمية بشكل مباشر، وينعكس على مستقبل التحصيل الدراسي للمتعلّيمات والمتعلمين.

وارتباطا بذلك، تعد ممارسة الغش خلال الامتحانات من بين النقائص التي تؤثر سلبا على جودة الامتحانات الإشرافية ونتائجها، حيث يتخذ هذا السلوك مظاهر متعددة، من بينها اعتياد بعض التلميذات والتلاميذ على ممارسات غير سليمة تؤثر بشكل مباشر على إرادتهم وحافزيتهم للتعلم. كما يسهم هذا الوضع في إنتاج مؤشرات تربوية غير دقيقة، مما يعرقل اتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة من طرف الأطقم الإدارية والتربوية.

وعليه، فإن الحد من هذه الممارسات بشكل فعال، سيعترب عليه آثار إيجابية على المستقبل الدراسي للمتعلّيمات والمتعلمين في مختلف مراحلهم. ومن ثم، فإن التصدي لهذا السلوك بحزم وفعالية في الوقت المناسب، لا سيما في السنوات الأولى من التمدرس، وخاصة خلال اجتياز اختبارات الامتحانات الإشرافية، أصبح ضرورة ملحة لضمان الحفاظ على جودة التعليم ومستوى التحصيل الدراسي لدى المتعلّيمات والمتعلمين.

واستحضارا لما لظاهرة الغش من أثر سلبي على التحصيل طيلة المسار الدراسي للتلميذ(ة)، واعتبارا للدور المحوري الذي تضطلع به المؤسسة التعليمية في التنشئة الاجتماعية وترسيخ قيم الاستقامة والنزاهة، فإن معالجة هذا الأمر يستدعي انخراط جميع الفاعلين المعنيين، وتنفيذ استراتيجيات مستمرة وطويلة الأمد تركز على عدة مقاربات وإجراءات محورية ومتعددة الأبعاد، تتمثل فيما يلي:

1. الإجراءات التربوية

تعتمد هذه المقاربة على الرفع من مستوى التحكم في الكفايات الأساس من أجل تقليص نسبة التلاميذ المتعثرين، من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- السهر على ضمان استفادة التلميذات والتلاميذ من زمن التعلم كاملا، باعتباره إجراء أساسيا لتقوية فرص تحسين مستوى التحصيل لديهم؛
- استحضار الفوارق الفردية بين التلاميذ أثناء تنفيذ المنهاج الدراسي كمبدأ أساسي لتحقيق تكافؤ الفرص في التعلم، مما يتيح التدخل الفوري لمعالجة التعثرات أثناء الأنشطة الصفية، ويسهم في تمكين كل متعلم(ة) من التقدم وفق وتيرته(ها) الخاصة، وبذلك تتعزز لديه (ها) دافعية الاجتهاد، بما يساعده (ها) على تحقيق تعلم فعال وناجع؛
- ضمان استفادة جميع التلميذات والتلاميذ من حصص الدعم المؤسساتي التي تشرف عليها المؤسسات التعليمية بتأطير ومتابعة من المديريات الإقليمية، بما يمكنهم من التحكم في الحد الأدنى من المضامين والمهارات المستهدفة بالامتحانات الإشهادية؛
- ضمان توجيه مدرسي يراعي قدرات التلميذ(ة) وحافزته(ها)، ويتماشى مع مشروعه(ها) الشخصي.

2. الإجراءات التواصلية والتحسيسية

في إطار تحسين مصداقية نتائج الامتحانات وضمان نزاهتها، تعمل الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين والمديريات الإقليمية التابعة لها على إعداد وبلورة خطة عمل تتضمن مجموعة من الإجراءات التواصلية والتحسيسية الهادفة إلى الوقاية من الممارسات التي قد تؤثر سلبا على مصداقية نتائج الامتحانات. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- تنظيم لقاءات تربوية لفائدة الطاقم الإداري والتربوي للمؤسسات التعليمية للتعريف بالآليات المعتمدة لمواجهة الظواهر السلبية التي قد تؤثر على سير الامتحانات ومنها ممارسة الغش في الامتحانات؛
- إدراج مشكل الغش ضمن نقاط تداول المجالس التعليمية على مستوى كل مؤسسة تعليمية لمناقشته والتحسيس بخطورته، واتخاذ القرارات المناسبة للتصدي له استنادا إلى الموجّهات الواردة في هذه المذكرة؛

- تخصيص دورة من دورات المجلس التربوي للتواصل مع جمعيات أمهات وآباء وأولياء التلميذات والتلاميذ، وكذا الجمعيات الشريكة للمؤسسة التعليمية، وتحسيسها بخطورة الغش وأثاره السلبية على التحصيل الدراسي، مع دعوتها للانخراط في الجهود الرامية لمحاربته؛
- تنظيم حملات تواصلية بتأطير من الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (المركز الجهوي والمراكز الإقليمية للامتحانات ومساهمة المصلحة المكلفة بالتواصل على صعيد الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين) تستهدف جميع المتدخلين، وكذا المترشحات والمترشحين وأمهاتهم وآبائهم وأولياء أمورهم، ويتم خلالها تسليط الضوء على الآثار السلبية للغش في الامتحانات على المستقبل الدراسي للتلميذات والتلاميذ؛
- مواكبة التلميذات والتلاميذ نفسيا وتربويا قبل وأثناء الامتحانات الإشهادية، لتحفيزهم وتقوية ثقتهم بأنفسهم وحثهم على الاعتماد على إمكانياتهم الذاتية أثناء اجتياز الاختبارات؛
- تعبئة مختلف وسائل الإعلام والاتصال للانخراط في الحملات التوعوية والتحسيسية المنظمة قبل إجراء الامتحانات الإشهادية.

3. الإجراءات التنظيمية

تعد الإجراءات المتعلقة باختيار وتسيير مراكز الامتحان وإجراء الاختبارات وتصحيحها من بين التدابير التي تم اعتمادها من أجل ضمان مصداقية نتائج الامتحانات وأجرأة مبادئ الاستحقاق والإنصاف وتكافؤ الفرص. ويتطلب الرفع من فعالية هذه الإجراءات وتطبيقها على أرض الواقع، مراجعة معايير اختيار مراكز الامتحان، إلى جانب تفعيل دور الملاحظين، وتعزيز دور الطاقم الإداري والتربوي والأساتذة المكلفين بالحراسة وتوفير دليل مرجعي لتأطير تدخلاتهم. كما أن تجويد عملية التنظيم تقتضي ضمان المساهمة الفعالة لهذه الأطقم ورفع كل أنواع الحرج عنها، بما يمكنها من القيام بالمهام المكلفة بها بالحياد التام المطلوب.

1.3. اختيار مراكز الامتحان وتعيين الطاقم الإداري والتربوي لتسييرها

يتم تحديد مراكز الامتحان وتعيين الطاقم الإداري والتربوي المكلف بتسييرها باعتماد المعايير التالية:

- بالنسبة للامتحان الإقليمي الموحد لنيل شهادة الدروس الابتدائية
- يتم اختيار مراكز الامتحان من بين مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي أو مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المتواجدة بالحوض المدرسي؛
- تسند مهمة حراسة المترشحات والمترشحين أثناء اجتياز الامتحان إلى أساتذة التعليم الثانوي الإعدادي أو التأهيلي المنتميين للمؤسسة المحتضنة للامتحان.

■ بالنسبة للامتحان الجهوي الموحد لنيل شهادة السلك الإعدادي

- يتم اختيار مراكز الامتحان من بين مؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي المستقبلية لهؤلاء التلاميذ؛
 - تسند مهمة حراسة المترشحات والمترشحين أثناء اجتياز الامتحان إلى أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي أو أساتذة التعليم الابتدائي.
- أما في حالات المؤسسات التعليمية الابتدائية والثانوية الإعدادية المنتمية للوسط القروي وشبه الحضري، والتي تعتبر استثناء، ويتعذر فيها احترام التوجيهات المشار إليها أعلاه، يمكن تطبيق المعايير التالية:
- الاحتفاظ بالمترشحين في مؤسساتهم الأصلية، على أن يتم تعيين الطاقم الإداري والتربوي من خارج المؤسسة، ويشمل هذا الطاقم رئيس مركز الامتحان وكتابة مركز الامتحان، وكذا الأساتذة المكلفين بالحراسة؛
 - اختيار مؤسسات التعليم الثانوي الإعدادي كمراكز امتحان لإجراء الامتحان الجهوي الموحد لنيل شهادة السلك الإعدادي، وذلك في حالة استنفاد القدرة الاستيعابية لمؤسسات التعليم الثانوي التأهيلي.
- ويتم الترخيص من طرف مدير(ة) الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين مع إخبار المركز الوطني للامتحانات المدرسية وتقييم التعلّقات بجميع الحالات التي تم فيها اعتماد مراكز الامتحان بصفة استثنائية.

■ بالنسبة للامتحانين الموحدين الجهوي والوطني لنيل شهادة البكالوريا

- يتم التقيد بالمساطر المتعلقة باختيار وتأطير مراكز الامتحان وذلك عبر:
- اختيار مراكز الامتحان باعتماد إحدى الصيغ المنصوص عليها في دفتر مساطر تنظيم امتحانات البكالوريا؛
 - احترام الطاقة الاستيعابية لمراكز الامتحان، على أساس عشرين (20) مترشحا في كل قاعة؛
 - تخصيص قاعات إجراء معزولة وخاصة بالمترشحين المستفيدين من تكييف المواضيع، وكذا المرخص لهم باصطحاب مرافق.

2.3. اختيار مراكز التصحيح وتعيين الطاقم الإداري والتربوي لتدبيرها

- تتولى المديرية الإقليمية تهيئة عدد محدود من مراكز التصحيح لكل امتحان، بما يضمن التنظيم الجيد لعملية التصحيح. ويتم الحرص على توزيع أظرفة أوراق التحرير وفق الضوابط التي تضمن النزاهة والشفافية، وهي كالاتي:
- إجراء عملية التصحيح وفق المساطر المرجعية المنصوص عليها في دفاتر مساطر تنظيم الامتحانات الإشهادية؛
 - اعتماد آلية التقييم السري وجوبا قبل مباشرة عملية تصحيح إنجازات المترشحين؛
 - لا يسند للأساتذة تصحيح إنجازات مترشحي المؤسسة التعليمية التي يشتغلون بها.

4. إجراءات للمواكبة

لتحسين جودة الامتحانات الإشرافية وضمان مصداقية النتائج المترتبة عنها، يتم اعتماد مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى التصدي للغش في الامتحانات، وبالتالي التصريف الناجع لمبدأي الاستحقاق وتكافؤ الفرص بين التلاميذ. وتشمل هذه الإجراءات ما يلي:

- تنظيم عملية الولوج إلى مراكز الامتحان، مع إلزام المترشحين بتسليم الهواتف النقالة والوسائل الإلكترونية قبل دخولهم إلى مركز الامتحان. ويعمل طاقم مركز الامتحان على تخصيص فضاء بمدخل مركز الامتحان يخصص للاحتفاظ بجميع الوسائل التي يمكن استعمالها في الغش وتتم استعدادها عند نهاية حصة إجراء الامتحان؛
- تعميم النظام الإلكتروني للمساعدة على رصد حالات الغش وضبطها على جميع مراكز إجراء امتحانات البكالوريا، وهذا من شأنه أن يساعد على ضبط حالات الغش التي تستعمل فيها الهواتف النقالة وأدوات إلكترونية يصعب ضبطها من طرف أطقم الحراسة؛
- الحرص على تفعيل دور اللجان المحلية لرصد الغش على مستوى جميع مراكز امتحانات نيل شهادة البكالوريا، وتأطير عملها؛
- تعزيز دور الملاحظ في ضبط حالات الغش وتقييم مدى الالتزام بمساطر زجره وتحرير تقرير خاص بذلك عند نهاية كل حصة اختبار؛
- تفعيل دور اللجان المتنقلة لمراقبة مدى الالتزام بمساطر زجر الغش داخل مراكز الامتحانات، وتأطير تدخلاتها عند الضرورة؛
- تفعيل الدور المركزي للمفتشية العامة للشؤون التربوية، لمراقبة مدى الالتزام بالضوابط المهنية والتنظيمية أثناء إجراء وتصحيح الامتحانات؛
- إحداث "خط أخضر" على مستوى المركز الوطني للامتحانات المدرسية وتقييم التعلّقات، وكذلك على مستوى الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، يتم التعريف به من خلال الحملات التواصلية، وذلك بهدف الإبلاغ عن أي خروقات محتملة خلال سير الامتحانات، مما يتيح التدخل السريع والفعال من طرف المسؤولين التربويين على الصعيد الإقليمي والجهوي.

5. التقييم والتتبع

لتقييم وتتبع تنفيذ التدابير المعتمدة في الوقاية من الغش والتصدي له أثناء إجراء الامتحانات الإشرافية، يتم تبني مقاربة شاملة يسهر على تنفيذها المركز الوطني للامتحانات المدرسية وتقييم التعلّقات بتنسيق مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين (المراكز الجهوية والمراكز الإقليمية للامتحانات)، وذلك لضمان تحقيق

الأهداف المنشودة في هذا الصدد. ويتم ذلك من خلال تحديد مؤشرات أداء دقيقة لقياس مدى الالتزام بالإجراءات المنصوص عليها. وتتم بلورة هذه المؤشرات من خلال:

- التتبع الآني، خلال إجراء امتحانات البكالوريا، للمعطيات التي يوفرها النظام الإلكتروني لرصد حالات الغش وضبطها، واتخاذ الإجراءات الفورية بالنسبة للمراكز التي تسجل فيها نسب غش مرتفعة. كما يتم التأكد من صحة المعطيات بالنسبة لجميع المراكز عبر اللجن المتنقلة لزجر الغش؛
- تتبع وتحليل المعطيات المتعلقة بحالات الغش المبلغ عنها لرصد الأنماط المتكررة واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة؛
- القيام بزيارات ميدانية لمراكز الامتحانات لتقييم فعالية تطبيق التدابير المعتمدة، مثل استخدام الوسائل التكنولوجية للمراقبة، وتفعيل الإجراءات التأديبية بالنسبة للحالات التي تستوجب ذلك؛
- إعداد تقارير دورية من طرف كل جهة متدخلة في العملية، تعتمد جمع المعطيات الخاصة بزجر الغش في الامتحانات الإشهادية، وتستند إلى نتائج التقييم، كما تتضمن توصيات لتحسين وتطوير هذه المقاربة، بما يضمن تعزيز النزاهة والشفافية في العمليات الامتحانية.

ونظرا لما تكتسيه هذه الإجراءات والتدابير من أهمية قصوى في تأطير الامتحانات المدرسية، أطلب منكم الإشراف المباشر على تنفيذها، ودعوة جميع المتدخلين في هذه العملية، كل حسب اختصاصاته، ومن موقع مسؤوليته، الالتزام التام بأجراًة مقتضيات هذه المذكرة والانخراط الفعال في هذه الاستراتيجية الهادفة للحد من الآثار السلبية للغش على مستقبل أجيالنا الصاعدة، باعتبار ذلك السبيل الأمثل لتعزيز جودة التعليمات، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين بما يساهم في تحقيق الأهداف الكبرى لإصلاح منظومة التربية والتكوين. والسلام.

وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي
والرياضة
محمد سعد بلعزة